الفصل الثانى
التنمية الزراعية فى مصر

يقصد بالتنمية الزراعية هو توفير الأمن الغذائى وذلك بتحقيق أمكانيات تتيح توفير الغذاء وكفايته لأعداد السكان وحمايه المجتمع ضد عوامل الطبيعة والمجاعة ويقتضى تحقيق الأمن الغذائى أتباع سياسة سليمة لتخطيط استعمال الموارد الطبيعية ولنا فى هذا الصدد خبرة النبى يوسف عليه السلام فى تخطيطه لأستهلاك الحبوب على مدار ١٤ عاماً سبع عجاف وسبع يفيض فيها الانتاج على الأستهلاك لذا فإن تحقيق الأمن الغذائى لن يتيسر إلا بأتباع سياسه سليمه لتخطيط استعمال الموارد الزراعية كما أن الزراعة المصرية تتسم بالعراقة والأصالة عبر آلاف السنين .

إن التحدى الكبير الذى يواجه التنمية الزراعية فى العقد القادم يتمثل فى ضرورة استيعاب قطاع الزراعة للتكنولوجيا المتطورة والعمل على تطويعها لظروف الزراعة المصرية ونقلها إلى حيز التطبيق العملى بشكل يسرع بمعدلات تنمية قطاع الزراعة .

إن نقل التكنولوجيا الأجنبية يمثل ركنا هاماً وأساسيا فى استراتيجية التنمية الزراعية بشرط أن يتم إختيار التكنولوجيا الملائمة بأفضل شروط مالية وفنية واقتصادية ووجود القدرة التكنولوجية والإنتاجية والتنظيمية المحلية . إن التكنولوجيا المؤثرة فى التنمية الزراعية تتركز فى عدة مجالات أهمها تكنولوجيا الأستشعار عن بعد وعلوم الفضاء حيث أمكن للأقمار الصناعية تقديم مسح ورصد للموارد والثروات الطبيعية والأرضية خصوصا الأراضى الزراعية والغطاء النباتى بما يمكن القائمين على المجالات الزراعية من حساب المساحات المحصولية ورصد التغيرات البيئية وتأثيراتها على الزراعة .

إن الزراعة المصرية تتسم بالعراقة والأصالة عبر آلاف السنين وعلى امتداد هذه السنين كان الفلاح عمادها وصاحب فضل كبير فيما حققته للمجتمع من تقدم والذى لاشك فيه أن الزراعة المصرية أهم قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحمل العبء الأكبر فى هذه التنمية وعلى كاهل القطاع الزراعى وما تحققه من فائض فى دخله يقع

واجب مهم فى تمويل غيره من قطاعات الانتاج والخدمات . حقا إن التوسع الصناعى أمل المستقبل وعدته فى التطور والنهوض ولكن يجب أن نتذكر دائما أن الزراعة المصرية تسهم مساهمة فعالة فى تنمية هذا التوسع وتدعيم بنيانه الانتاجى الاستهلاكى ويمكن القول اجمالا أن الزراعة قدمت للنمو الحضارى فائض انتاجها من مختلف مواد الغذاء والكساء وغيرها من المنتجات ومن رؤوس الأموال وطوال السنوات الماضية ولولا الزراعة لما تمكنت مصر من بناء حضارتها ومن القيام بدورها الطليعى فى القيادة الفكرية والعلمية وقيادة التقدم والرقى فى المنطقة العربية والافريقية .

وهنا نذكر بعض المؤشرات التى تلقى الضوء على مدى ما تسهم به الزراعة فى بناء الاقتصاد القومى وفى التكوين الاجتماعى للبلاد .

بلغ الدخل الزراعى حوالى ١٩٣٦٩٦١٧ بالألف جنيه فى سنة ١٩٩١ وهو ما يعادل ٧٠ر٧٠٪ من اجمالى الدخل القومى وذلك بالاضافة إلى ما تسهم به الزراعة من دخل ينشأ عن تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية وفى الأنشطة الاقتصادية الأخرى . والجدول رقم (٣) يوضح ذلك .

جدول (٣) قيمة الانتاج الزراعى والدخل الزراعى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٩١

موارد الدخل	١٩٨٢*		١٩٩١**		التغير
	القيمة بالألف جنيه	٪ من الجملة	القيمة بالألف جنيه	٪ من الجملة	٪
أولا : الانتاج النباتى					
الحاصلات الحقلية	٢٩٣٥٠٩٤	٥٠٫٩٤	٢٦٧٩٠٩٤	٤٥٫٨٦	٤٣٢
الخضر	٧٣٣٦٥٦	١٢٫٧٣	٢١٨٨٧٣٣	١١٫٥٣	٤٣٥
الفاكهة	٤٠٧٢٨٧	٧٫٠٧	٣٢٢٩٢٥٩	١١٫٦٨	٧٩٣
المحاصيل الطبية والعطرية	١٧٥٩١	٠٫٣	٢٧٢٥٣١	١٫٠٠	١٥٤٩
الجملة	٤٠٩٣٦٢٨	٧١٫٠٤	١٩٣٩٦١٧	٧٠٫٠٧	٤٧٣
ثانيا : الانتاج الحيوانى					
لحوم المواشى	٦٣٨٨١١	١١٫٠٩	٢٠٨٢٦٤٣	١١٫١٥	٤٨٣
لحوم الدواجن	٢٤١٨٧٥	٤٫٢	١٠٣٤٨٠٣	٣٫٧٤	٤٢٨
الألبان	٦١٤٣٤٠	١٠٫٦٦	١٩٢١٣٨٢	٦٫٩٥	٣١٣
البيض	١٥٧٣٥٢	٢٫٧٣	٤٨٢٢١٨	١٫٧٤	٣٠٧
الصوف الخام	٤٩١٨	٠٫٠٩	٢١٧١٠	٠٫٠٨	٤٤١
عسل النحل والشمع	١١١٤٢	٠٫١٩	٦١١٤٨	٠٫٢٢	٥٤٩
السماد البلدى	–	–	٢٨٨٣٩٧	١٫٤	–
الجملة	١٦٦٨٤٣٨	٢٨٫٩٦	٦٩٩٢٤٠١	٢٥٫٢٨	٤١٩

بلغ عدد أفراد القوة العاملية فى الزراعة حوالى ٦٫٦ مليون فرد فى سنة ١٩٨٦ ، أما بقيه القوات فتظهر فى الجدول المرفق ويمثل هذا العدد حوالى نصف مجموع القوى العامله فى البلاد بالإضافة إلى الأفراد الذين يعملون فى تجارة المنتجات الزراعية أو فى تصنيعها . انظر الجدول رقم (٤) والجدول رقم (٥) .

جدول (٤) تطور توزيع السكان حسب النوع

سنوات ٨٦ ، ٩١ ، ٩٢

وعدد السكان المتوقع سنوات ١٩٩٦ ، ٢٠٠١

(بالألف)

السنة / النوع		* ١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠١
ذكور	عدد	٢٤٧٠٩	٢٨٠٠٧	٢٨٧٧٦	٣٠٨٣٠	٣٤٥١١
	٪	٥١٫٢١	٥١٫٢١	٥١٫٢١	٥٠٫٠٩	٥٠٫٨
إناث	عدد	٢٣٥٤٥	٢٦٦٨١	٢٧٤١٦	٢٩٧٧٣	٣٣٤١٢
	٪	٤٨٫٧٩	٤٨٫٧٩	٤٨٫٧٩	٤٩٫١	٤٩٫٢
جملة	عدد	٤٨٢٥٤	٥٤٦٨٨	٥٦١٩٢	٦٠٦٠٣	٦٧٩٢٣
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

البيان لا يشمل المصريين بالخارج

* بيان سنة ١٩٨٦ يمثل التعداد العام للسكان

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ـ كتاب الإحصاء السنوى سنة ١٩٩٣

جدول (٥) تقدير السكان حسب قوة العمل

سنوات ٩٢/٩١ ، ٩٧/٩٦ ، ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ (بالألف)

البيـــان		٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٢٠٠١/٢٠٠٠
السكان	ذكور	١٥٤٧٣	١٧٧٤٨	٢٠٥٠١
	إناث	١٤٩٢١	١٧١٢٠	١٩٧٩١
	الجـــملة	٣٠٣٩٤	٣٤٨٦٨	٤٠٢٩٢
داخل قوة العمل	ذكور	١٢٧٠٨	١٤٤٢٦	١٦٤٤٠
	إناث	١٨٩٤	٢٦٦١	٣٧١٠
	الجـــملة	١٤٦٠٢	١٧٠٨٧	٢٠١٥٠

التقدير من سن ١٥ ـ ٦٤ سنة

المصدر السابق

لاتزال الزراعة توفر المواد الأولية والأساسية للصناعات المهمة كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الجلود وحفظ الأغذية واستخراج الزيوت وهى مع هذا تتزايد أهميتها ووزنها فى منوال التنمية الصناعية .

بلغت قيمة الصادرات الزراعية من المواد الخام سنة ١٩٩٣ حوالى ١٧٣٫٣ مليون جنيه بنسبة ١٧٫٥ ٪ من جملة قيمة الصادرات التى بلغت ٣٣٤٨٫٨ مليون جنيه فى نفس العينة وأهم هذه الصادرات القطن والأرز والبصل والموالح والبطاطس كما بلغت قيمة الصادرات المصنعة نحو ١٠١٣٫٨ مليون جنيه بنسبة ٣٠٫٢٧ ٪ وأهمها الغزل والمنسوجات وبهذا تبلغ قيمة الصادرات الزراعية من المواد الأولية والمصنعة نحو ١١٨٧٫١ مليون جنيه وبنسبة ٣٥٫٤٤ ٪ من قيمة الصادرات السلعية .

وبلغت قيمة الواردات الزراعية الخام أو المصنعة نحو ٣١٢٣٫٢ مليون جنيه بنسبة ٢٧٫٧٢ ٪ من جملة الواردات البالغة نحو ١١٢٦٥٫٧ مليون جنيه . وفى مقدمة هذه الواردات الأخشاب ثم الزيوت النباتية .

حتمية التنمية الزراعية وتقدمها :

لا يختلف اثنان على ضرورة التنمية الزراعية وتقدمها بمعدلات مرتفعة وهذا ما تسعى إليه الدولة كلها ، وما يسعى الزراعيون فى مصر إلى تحقيقه بأقصى الحدود وبصفة مستمرة ذلك لأنها جانب أساسى من جوانب التنمية الشاملة للبلاد فضلا عن أنها ملتزمة بالوفاء بحاجات أساسية وحيوية فى مجال النهوض والتقدم بل فى حياة الناس جميعا مثل :

(١) توفير المزيد من المواد الغذائية بالكم والنوع المناسبين لطعام الناس الذين يتزايد عددهم ويجب أن يتزايد معدل استهلاكهم .

(٢) زيادة حجم الصادرات مع خفض حجم الواردات الزراعية بهدف تدعيم الميزان التجارى .

(٣) توفير أقصى حد ممكن من مستلزمات التصنيع وخاماته ودفع عجلة التصنيع عن طريق تدعيم القوة الشرائية للقطاع الزراعى الذى يعتبر أكبر مستهلك للأنتاج الصناعى .

(٤) توفير المزيد من فائض الدخل ومن المدخرات التى تلزم لتمويل القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات باعتبارها عناصر أساسية فى التنمية .

من هنا كانت التنميَة الزراعية بالغة الأهمية وكان النهوض بها أمرا واجبا وكان تدهورها أو انخفاض معدلات نموها أمرا بالغ الخطورة عظيم الأثر والتأثير فى حياة الملايين وفى حياة مصر كلها . ولعلنا فى هذه المرحلة بوجه خاص أحوج ما نكون إلى تأكيد هذه الحقيقة والتركيز دائما على تعميق هذا المفهوم ، هذا واجب أساسى، ويلتزم به كل حريص على مصلحة مصر .

التحدى الأكبر الذى يواجه التنمية الزراعية :

وهنا لابد أن نوضح حقيقة هامة وهى أن مصر تعيش وهى تزرع فى ظروف يحيط بها ضغط سكانى يخنق أهلها خنقا ويجعلهم يرزحون تحت نير الفقر بسبب ضآلة الموارد الزراعية فى مواجهة ملايين البشر الذين يتزايد عددهم بمعدل بالغ الارتفاع وأكثر ارتفاعا عن دول كثيرة ، حباها الله من الموارد الأرضية والرأسمالية الشيء الكثير .

فالأرقام تقول ، إن المساحة الكلية لمصر تبلغ ٢٣٨ مليون فدان منها ٨٫٥ مليون فدان فقط اراضى مأهولة بالسكان وهى لا تعدو شريطا ضيقا على امتداد نهر النيل وتمثل مساحته ٣٫٥٪ فقط من المساحة الكلية والباقى صحراء جرداء والمساحة المأهولة بالسكان تضم حوالى ٧٠٪ من الأراضى المنزوعة والباقى ٣٠٪ أراضى غير منزوعة تقوم عليها مبانى المدن والقرى والمنشآت الصناعية والتجارية والمرافق والمنافع العامة .

وهذا يعنى أن كثافة السكان فى بلادنا حاليا تبلغ ٤٨٫٣٠ نسمة فى المتوسط للكيلو متر المربع من المساحة الكلية وحوالى ٣٩٩٠٩ نسمة للكيلو متر المربع من المساحة المأهولة وهى كثافة عالية جدا فانها على مستوى العالم ككل تبلغ ٢٨ نسمة وهى ٢٦ فى الولايات المتحدة وحوالى ٨٣ فى كل من فرنسا ويوغوسلافيا والصين ، ٢٢٩ فى بريطانيا ، ٢٤٨ فى المانيا .

هذه حقيقة يجب ألا تغفلها عند مناقشة التنمية الزراعية واستغلال الموارد الزراعية وفقر السكان الزراعيين .

لعلنا ندرك أن داخل وادى النيل يعيش حوالى ٤٨ مليون نسمة ، منهم ٦٠٪ يقيمون فى الريف أى نحو ٨و٢٨ مليون نسمة يعيش معظمهم على الزراعة التى تدر عليهم دخلا متواضعا ولا تقدم لهم فرصا للعمل تكفى لتشغيل الزيادة السكانية المطردة سنويا لأن الرقعة الزراعية محدودة بل إنها تتضاءل فى كثير من المناطق تبعا لزحف المبانى السكنية والصناعية والمنشآت العمرانية ومع وجود هذا الضغط الشنيع فإن السكان يتزايدون بمعدل سنوى يزيد على ٥ر٢٪ وهو معدل شديد الوطأة على مواردنا الزراعية وبخاصة إذا علمنا أن معدل الزيادة السنوية فى أوربا كان خلال الستينات ٧ر١٪ أى نحو ربع معدل الزيادة فى بلادنا ، وقد صحب زيادة عدد السكان زيادة القوة العاملة وبصفة خاصة القوة العاملة التى تعيش فى الريف مما نجم عنه مشكلة البطالة الظاهرة والمقنعة وتقدر فترة العمل الزراعى الحقيقى بحوالى ٤٥٪ من أيام السنة فى معظم المحافظات . ومن ثم فهناك فائض ضخم من الأيدى العاملة عن حاجة العمل والانتاج الزراعى بانواعه ومستوياته السائدة ويبدو ذلك بشكل حاد فى محافظات جنوب الوادى .

وإذا كان المتوقع أن عدد سكان مصر سنة ٢٠٠٠ سيكون ضعف ماهو عليه حاليا أى حوالى ٧٥ مليون نسمة فلا شك أن المدن والقرى المصرية لا يمكنها أن تأوى ضعف السكان الحاليين ، ألا عن طريق الامتداد الأفقى على حساب الأراضى الزراعية أو الامتداد الرأسى للمبانى بمضاعفة ارتفاعاتها وكلا الوضعين ليس بالأمر السهل أو الميسور ماديا وطبيعيا وكلاهما يضر التنمية ضررا شديدا ويعوق التقدم والرقى وذلك أن التوسع الأفقى للمساكن والمنشآت يحرم الزراعة المصرية من مساحة لا تقل عن مليون فدان ، أما الامتداد الرأسى الذى يضاعف من ارتفاع المبانى الحالية فى الريف لايواء السكان الجدد فإنه أمر لا يمكن فى بيوت مصنوعة من اللبن والطين بل لابد من إزالة هذه القرى وإعادة بنائها فى غير موقعها الحالى ، وفى مكان رحب ومتسع وهو يؤدى إلى نفس النتيجة من التهام مخيف للأراضى المنزوعة.

هذا الضغط السكانى ارتبط ولازمه باستمرار ظاهرة خطيرة وهى ضآلة الملكية الزراعية وتفتتها ... ذلك أن الرقعة المنزرعة ومساحتها حوالى ٧ر٥ مليون فدان موزعة بين أكثر من ٣ر٢ مليون ملكية يوجد داخل هذه الملكيات حوالى ٢ر٢ مليون ملكية تقل مساحتها

عن فدان صحيح وتغطى كلها مساحة لا تجاوز مليون فدان ومع هذه الضآلة فإنها تتناهى فى صغرها داخل مليون ونصف مليون ملكية تقل مساحة كل منها عن نصف فدان أى حوالى ٢٠٠٠ متر مربع ،ومن المسلم به أن ظاهرة التفتت تجعل استثمار هذه المساحات الضيقة بالأساليب العصرية والاستخدامات التكنولوجية التى ينادى بها الكثيرون أمر بالغ الصعوبة وليس بالأمر السهل كما يتصوره البعض .

على أن هذا لا يعنى أننا نقول أو نؤيد الاستثمار البدائى أو المتواضع فهذا يتنافى مع طبيعة الأمور والتطور فى بلادنا وإنما المطلوب معرفة أن وظيفة التنمية الزراعية ومسئوليتها ومهامها ليست بالعمل السهل ، بل تحتاج إلى كثير من الإجراءات والتدابير المادية والفنية والعلمية ، حتى تضطلع بدورها الرئيسى والفعال فى خطط التنمية الشاملة ، فمواردنا الأرضية والرأسمالية محدودة ، ونريد من هذه الموارد أن نحقق أهدافا كبيرة ، ولهذا كان ضروريا العمل على زيادة هذه الموارد مع حسن استخدامها واستثمارها من أجل تحقيق الأهداف المرتقبة وهذا هو التحدى الكبير الذى يواجه القائمين بالزراعة .

ومع وجود موارد زراعية محدودة وضيقة ، وعلى أساس امكانيات الانتاج الحالية، فإن الأساليب العلمية والوسائل التكنولوجية الحديثة يمكن اعتبارها عوامل استراتيجية يتحدد بموجبها وإلى حد كبير معدل النمو والزيادة فى الانتاج ورفع مستواه الاقتصادى .

هل نحن نستغل مواردنا الزراعية كما يجب ؟ :

يجب أن ننظر إلى الزراعة فى هذا العصر من ناحيتين : ننظر إليها كسبيل للحياه وعلى أنها أصبحت صناعة فهى سبيل إلى حياة ستة من كل عشرة أشخاص فى بلادنا وأنه فى حالة سير معدل التنمية الزراعية ببطء وانخفاضه كما هو واقع حاليا وكذلك فى حالة مواجهة الضغط السكانى المتزايد . يجب أن تصبح صناعة أساسية ويجب أن يكفل لها كل الأصول العلمية والأساليب التكنولوجية والذى لاشك فيه إن هذه الأصول وتلك الأساليب مازالت غير وافية وغير متكاملة عندنا فضلا عن أن هذا العمل يحتاج إلى إعادة التنسيق على أساس الشمول لطرق الحياة ولوسائلها وليس على صعيد القطاع الزراعى فحسب بل على صعيد المجتمع كله وفى كل قطاعاته .

وأنه من الأهمية أن نتذكر دائما أن الزراعة تمثل نشاطا انسانيا للناس ، فالناس هم الذين يضعون القرارات الخاصة بإدارة المزارع ، وهم الذين يفلحون الأرض ويربون الماشية ويوفرون العمل وهم الذين يتعلمون مهارات جديدة ويطبقون الأساليب الزراعية التقليدية أو الحديثة وهم فوق ذلك كله آدميون واعضاء فى المجتمع وفى منظماته ومؤسساته ، لهم رزقهم ومكانتهم وكرامتهم وشخصيتهم وهم يستمدون أكثر ما يمكن من القناعة ومن الرضا بحياتهم عن طريق اعطائهم التقدير والاحترام الذى يجب أن يكفله لهم المجتمع .

ومما لاشك فيه أن أهم مواردنا هى الموارد البشرية وأن بلادنا تملك منها حجما كبيرا يفوق أيا من الثروات الأخرى ويجب أن تعمل السياسة الزراعية دائما على حسن استثمار هذه الموارد فالمزارع لن تتقدم أو تصان ولن تكون مصادر للرخاء إلا إذا دفع بها الانسان إلى حيث يريد دعما وتأكيدا للتنمية ـ ويجب أن نلحظ دائما أن الفلاح ليس سلعة فى عملية الانتاج بل هو أحد عوامله ودعاماته وأن له أهميته وتقديره فى كل الاعتبارات الخاصة بالتنمية .

وفى إحدى دراسات منظمة الأغذية والزراعة أوضحت تلك الدراسة أن الزراعة المصرية يمكن تلخيصها فى :ـ

(١) أن الزراعة المصرية تمتاز بأنها من أكثر الزراعات تكثيفا فى العالم وأن المحاصيل تتزاحم على الأراضى الزراعية تزاحما شديدا نتيجة الاتجاه إلى الزراعة المكثفة .

(٢) اقتربت انتاجية بعض المحاصيل الزراعية من أقصى حد للانتاجية فى حين لاتزال محاصيل أخرى فى مفترق الطريق أو بعيدة عن هذا الحد بمراحل واسعة .

(٣) المجال ضيق فى زيادة انتاجية الزراعة بسبب المشكلات الرئيسية التى تحيط بالهيكل الزراعى داخل المناطق التى لا تتمتع بالصرف الكافى لأراضيها .

(٤) انتاجية العمل فى الاستثمار الزراعى تعد دون المعدل السليم وتعتبر الطاقات البشرية فى الزراعة بعيدة عن حد الكفاءة المستهدفة بدرجة ملحوظة .

(٥) يوجد تنافس محصولى شديد بين المجموعات الانتاجية حيث تتناقص المحاصيل التصديرية مع المحاصيل الغذائية والمحاصيل التى تستغل فى التصنيع .

(٦) تنتقد الدراسة نظام الاشراف الادراى فى تحديد المساحة المحصولية مما خلق مصدرا للتناقض فى القطاع الزراعى ويبدو ذلك التناقض بشكل حاد بين الحاصلات الملتزمة بالتوريد للحكومة ومؤسساتها وبين الحاصلات الحرة أو الطليقة من حصر التوريد .

هذه الدراسة ، وغيرها من الدراسات التى أجراها الباحثون من داخل القطاع الزراعى توضح أن هناك تخلف فى استثمار الموارد الزراعية المتاحة أو التى يمكن أن تتاح للاستثمار ويبدو ذلك بشكل ملحوظ فى برامج ومشروعات التوسع الأفقى ولذلك أسباب عديدة أخرى .

ولكن ـ لعل أبرز مالم تلحظه التنمية الزراعية بالعناية والتقدير الواجب هو استثمار الموارد البشرية التى تمثل رأس مال بالغ الأهمية فما زال استثمار هذه الموارد دون حد الكفاية ودون ما يجب استثماره والاستفادة منه ويكفى أن نعرف أن عدد المشتغلين فى استثمار ستة ملايين أكثر من مائتى مليون فدان فى الولايات المتحدة الامريكية ويجرى اسغلالها على أعلى مستوى من الكفاءة فالفرد المشتغل فى الزراعة عندنا يتحمل عبء توفير الغذاء لحوالى ستة أفراد ، مقابل ٤٠ فردا فى الولايات المتحدة ولاشك فى أن شعوبا كثيرة استطاعت أن تبلغ ما بلغته من تقدم نتيجة استثمار طاقاتها البشرية ، فقد كانت جهود الأفراد أنفسهم أكبر وأهم من عنصر رأس المال أو الموارد المادية ، وكانت كفايتهم الانتاجية أكبر العوامل التى رفعت من مستوى معيشة كثير من الدول وأبرز مثال لذلك اليابان وسويسرا .

هل حققت مصر تنمية زراعية خلال الربع قرن الأخير ؟

مما لاشك فيه أن ثمة تقدم ونهوض طرأ على الزراعة فى مصر خلال السنوات الأخيرة ولا شك أيضا فى أن هذا التقدم متباين المستوى والأبعاد ، بين مكونات الانتاج الزراعى فبعضها تناولته تنمية حقيقية أو بمعنى أصح تنمية لها وزنها وتقديرها والبعض الآخر لم تتناوله هذه التنمية أو بنفس المستوى ولعلنا نذكر فى الجانب الأول بعض المحاصيل الغذائية وفى مقدمتها الأرز والذرة بالإضافة إلى محاصيل الفاكهة والخضر التى أظهرت تفوق كبير فى الأنتاجية والبيانات التاليه توضح مدى التقدم الذى تحقق بالأرقام

فى الجدول رقم (٦)

جدول رقم (٦)

اسم المحصول	متوسط انتاج الفدان خلال الأعوام					
	١٩٥٤/٥٠	١٩٧٤/٧٠	١٩٨٢	١٩٨٥/٨٣	١٩٩٢	١٩٩٣
القطن	٤٫٢٦	٦٫٣٠	٧٫٢١	٨٫٠٦	٧٫١٥	٧٫٧٨
القمح	٥٫٥٩	٨٫٧٨	٩٫٧٩	١٠٫٢٨	١٤٫٧٢	١٤٫٨٤
الأرز الصيفى	١٫٣	٢٫٢٥	٢٫٣٨	٢٫٣٩	٣٫٢١	٣٫٢٤
الذرة الشامى الصيفى	٦٫٤١	١١٫٠٣	١٣٫٣٤	١٣٫٣٢	١٩٫٢٠	١٨٫٩٩
الذرة الرفيعه	٨٫٤٦	١٢٫٢٨	١١٫٢٣	١١٫٢٤	١٥٫٦٩	١٦٫٢٣
الفول	٤٫٤٢	٦٫٤٠	٦٫١١	٦٫٦٣	٣٫٥٦	٦٫٦٠
البصل	١٥٩	١٨١	٨٫١٢	٨٫٥٧	٣٨٫٨٤	٩٫٣٣
العدس	٤٫٠١	٤٫٨٩	٢٫٩٧	٣٫٧٢	٤٫٥	٤٫٣٤
الفول السودانى	١٠٫١٧	١١٫٧٣	١٠٫٩٢	١٠٫٧٣	١٣٫١٢	١٢٫٧٥
السمسم	٢٫٨٦	٤٫٤٥	٣٫٦٣	٣٫٥٥	٤٫٣٤	٤٫١٣
القصب	٣٢٫٣١	٣٧٫٧٨	٣٤٫٤١	٣٦٫٦٢	٤٣٫٢٣	–
الشعير	٧٫٢٠	٩٫٢٥	٩٫٢٩	٩٫٧٢	٧٫١٨	٧٫٧٠
الحلبة	٣٫٨٦	٤٫٦٩	٥٫٠٤	٤٫٨٧	٥٫٣٢	٤٫٩٢

ولم يكن الوضع مقصورا على ارتفاع انتاجية كثير من المحاصيل الرئيسية وأن بعضها حقق تقدما ملحوظا فى هذه الزيادة ، بل صاحَب ذلك أيضا تكثيف الانتاج الزراعى حيث زادت المساحة المحصولية خلال هذه الفترة بحوالى مليون فدان فوصلت إلى ١٠٫٨ مليون فدان عام ١٩٧٣ بينما كانت حوالى ٩٫٥ مليون فدان عام ١٩٥١ ، وفى ١٩٩٥ وصلت المساحة المحصولية إلى ١٤ مليون و ٣٢٩ ألف فدان نتيجة التوسعات فى الأراضى الصحراوية الجديدة على الرغم من تناقص مساحة الرقعة الجغرافية التى زرعت نتيجة الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية .

ومما تجدر الاشارة إليه هنا أنه نتيجة للجهود التى تبدل فى التنمية الزراعية والتى ترتبط بهما ومعها عوامل أخرى منها خصوبة مناطق واسعة من الأراضى الزراعية بالمقارنة

للأراضى الزراعية على المستوى العالمى وتمتع بلادنا بظروف مناخية ملائمة إلى حد كبير للاستغلال الزراعى ولأن الزراعة فى مصر تعتمد على الرى الصناعى من نهر النيل فإن هذه الجهود وتلك العوامل أسهمت فى تحقيق زيادة انتاجية عالية فى كثير من المحاصيل الزراعية بالمقارنة بالمستويات العالمية مما أدى إلى أن تتبوأ بلادنا مركزا مرموقا فى مجال التنمية الزراعية ويكفى أن نذكر دليلا على ذلك أن مصر أولى مراتب الانتاجية الزراعية بالنسبة لمحاصيل ثلاثة بين دول العالم وهى : الذرة الرفيعة والبصل والعدس ويقع ترتيبها الثانى بين هذه الدول بالنسبة لمحصول الفول السودانى ، والثالث بالنسبة لمحصول الأرز ، وقصب السكر والفول البلدى وترتيبها السابع بالنسبة لمحصول القطن والثامن بالنسبة لمحصول الذرة الشامية وذلك خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٢ وحسبما تذكره بيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، أى أن بلادنا تزرع تسعة محاصيل ئيسية ويأتى ترتيبها من حيث الكفاءة الانتاجية بين العشرة الأوائل فى العالم .

ونتيجة النمو الزراعى وبسببه فإن مصر لا تزال مكتفية ذاتيا فى انتاج واستهلاك محاصيل رئيسية وتصدر منها كميات كبيرة . ولا زالت تحقق فائضا فى تجارتها الخارجية على الرغم من النمو السكانى الكبير خلال الربع الأخير من هذا القرن وابرز مثال على ذلك محاصيل القطن والأرز والشعير والفول السودانى والفاكهة والخضروات والبصل . أما انتاجنا من الذرة والفول البلدى وقصب السكر والعدس فإن بلادنا تنتج منها أكثر من ٨٠٪ من احتياجاتنا .. وذلك كله بفضل ما تحقق من تنمية حقيقية فى هذه المحاصيل رغم الزيادة السكانية التى بلغت نحو ٨٥٪ خلال هذه الفترة .

ومن أبرز الصورة الصادقة لتقدم التنمية الزراعية هى جهود الباحثين فى مجال الزراعة حيث شهدت البلاد خلال العشرين سنة الأخيرة نهضة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ القطن المصرى فى مصر أو فى غيرها من الدول المنتجة .. فقد استنبط باحثونا ثمانية أصناف جديدة ، أربعة منها فى النصف الثانى من الخمسينات وهى جيزة (٤٥) والمنوفى المحصن وجيزة (٤٧) والدندرة وأربعة أصناف فى النصف الثانى من الستينات وهى : جيزة (٦٧) وجيزة (٦٩) وجيزة (٦٦) .. وقد كان لذلك اثره الايجابى فى زيادة انتاجية محصول القطن خلال هذه الفترة ولقد كانت هذه الجهود موضع اعجاب

وتقدير علمى عالمى وبخاصة إذا علمنا أن استنباط صنف جديد من القطن يحتاج إلى مالا يقل عن ١٦ سنة وتجرى فيها بحوث متواصلة للتأكد من ثبوت الصفات الزراعية والتكنولوجية والتفوق الكمى والنوعى للصنف الجديد .

ومن خلال بحوث تنمية القطن استنبط حديثا فى السبعينات صنف جيزة (٧٠) وجيزة (٧٢) ولو أن هذا المحصول لقى الاهتمام الواجب من المزارعين لتبوأت مصر مكان الصدارة فى انتاجه بين دول العالم .

وفى محصول الأرز أمكن استنباط أصناف جيدة منه وهى النهضة وجيزة (١٧١) وجيزة (١٧٢) المحسن . وفى القمح استنبطت عدة أصناف عالية الانتاج ومقاومة لأمراض الصدأ وكان آخرها جيزة (١٥٥) عام ١٩٦٨ ، جيزة (١٥٦) استنبط عام ١٩٧٢ أما الذرة الرفيعة فقط استنبط منها صنف جيزة (١١٤) والفول البلدى استنبطت منه اصناف جيزة / ١ وجيزة (٢) وريابنة (٤٠٠) .

وبالإضافة إلى التنمية الرأسية التى تحققت فى الزراعة خلال هذه الفترة ، فإن ثمة توسع أفقى فى الزراعة أخذ طريقه على خريطة مصر . وإن كان ما تحقق داخل هذا التوسع لم يبلغ ما كان واجبا تحقيقه . وعندما تتعرض لمشروعاتها بالبحث والدراسة نجد فيها كثيرا من نواحى التخلف ، سواء فى مجال تخطيطها أو تنفيذها أو متابعتها ، وبالرغم من ذلك فقد حققت كثيرا من القواعد الاقتصادية والاجتماعية .

وعموما فإن مشاكل الزراعة يمكن أن تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين :-

الأولى : مجموعة المشاكل الخاصة بالقطاع نفسه وعلاجها ممكن داخل القطاع .

والثانية : تمثل مجموعة العراقيل والعقبات التى تفرض على القطاع من القطاعات المتكامله معه ويتطلب تحقيق الأمن الغذائى مجابهه كل من هاتين المجموعتين وبعباره أخرى فإن التخطيط الشامل ليس لقطاع الزراعة فقط بل وللقطاعات المتكاملة معه هو السبيل لتحقيق الأمن الغذائى وتحقيق الأمن الغذائى للمجتمع المصرى سياسه طويلة المدى فهى ليست ممكنه فى المدى القصير ولتحقيق ذلك الهدف يلزم توفير الموارد

الأرضية والتمويلية لتحقيق ذلك بالإضافه إلى توفير الكوادر الإدارية الكفئه لتحقيق تنفيذ البرامج والمشروعات التى يتضمنها التخطيط السليم وعليه فيتحقق الأمن الغذائى مرادف لتنمية القطاع الزراعى من البنيان الأقتصاد القومى وهنا سبيلين لتحقيق النمو الزراعى :ـ

التنمية الرأسية :ـ

يعد أهم عناصر تلك التنمية خلق المؤسسات الزراعية الكفيلة بتنمية القطاع القديم من الزراعة المصرية سواء كانت هذه المؤسسات انتاجية أم تسويقية ولقد شهدت البلاد خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ التعاونيات كسبيل لخلق مؤسسات زراعية انتاجية إلا أن هناك بعض المعوقات التى دفعت الفلاح إلى عدم الإيجابية بالتعاونيات كمؤسسة زراعية يعتبر بها أنظر الجدول رقم (٧) .

ويلزم أن تستهدف التنمية الرأسية تعديل الأختلال فى التناسب بين الموارد البشرية واللابشرية ولن يتحقق ذلك مادام أمكانيات توسيع الرقعه الزراعية محدودة جداً إلا بتعزيز رأس المال (المبيدات ـ التقاوى المحسنه ـ الميكنه ـ الصرف المغطى ... الخ وكلها ضرورية لذلك .

جدول (٧) عدد الجمعيات التعاونية الزراعية

سنوات ٨٢ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٩٩٣

البيـــان	١٩٨٢	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الجمعيات المحلية	٤٨١٦	٤٣٨١	٤٣٨٤	٤٣٥٧
الجمعيات النوعية				
تسويقية	٣٥	٥٧	٥٩	٠٠
ثروة حيوانية	٢٩٠	٧٧٨	٧٤٤	٠٠
أنواع أخرى	٣٠	٦١	٥٥	٠٠
إجمالى الجمعيات النوعية	٣٥٥	٨٩٦	٨٥٨	٨٢٨
الإجمالى العام	٥١٧١	٥٢٧٧	٥٢٤٢	٥١٨٥

... بيان لم يتم إحتسابه حتى تاريخ النشر

المصدر السابق

التنمية الأفقية :ـ

رغم ما وجهه إليها من انتقادات ورغم الخبرات العسيره التى مرت بها جمهورية مصر إلا أن التنمية الأفقية هو السبيل الرئيسى لتعديل الأختلال فى تناسب الأرض : السكان والمشكله فى تخطيط وتنفيذ سياسه التوسع الأفقى وليس فى توسيع رقعه الأرض المزروعه كهدف فى حد ذاته ويلزم اعادة تخطيط السياسه وتنفيذها بحيث يسهم القطاع الخاص والخبرات الأجنبية فى استغلال الأراضى المستصلحة بعد استكمال البنية الأساسية لها .

موقف مشروعات التوسع الأفقى :

قامت الدولة منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن باستصلاح حوالى ٩١٢ ألف فدان مساحة جغرافية ، وإذا ما استبعدنا منها المنافع العامة والمرافق والأراضى غير المستغلة والتى لا يمكن ادخالها فى الزراعة فإنها تنتهى إلى حوالى ٧٤٢ ألف فدان قابلة للاستزراع وقد بلغ ما استزرع منها حتى نهاية ١٩٧٤ حوالى ٥٠٦ ألف فدان منها حوالى ٢٠٠ ألف فدان تعطى ايرادا يجاوز ما ينفق عليها سنويا والمساحة الباقية على عكس ذلك .

وقد بلغت جملة ما صرف على مشروعات الاستصلاح حتى نهاية ١٩٧٤ حوالى ٦٠٤ ملايين جنيه ، منها حوالى ٤٥٥ مليون جنيه استثمارات انفقت على عمليات الاستصلاح والتعمير والاستزراع .. وتشمل هذه الاستثمارات فوائد القروض التى تحملها وزارة المالية على المصروفات الاستثمارية وتكاليف خدمات تنمية المجتمع والتى تعتبر من قبل الخدمات التى تقدمها الدولة لمناطق الوادى .

واجهت مشروعات استصلاح الأراضى كثيرا من المشكلات والاختناقات عند استزراعها فضلا عن أن بعض المناطق ادخلت مرحلة الاستزراع ولم تستكمل مقومات استصلاحها بعد ، حيث كانت تنقصها مرافق الرى والصرف المتكاملة والمبانى السكنية والادارية ومنشآت الخدمات العامة والطرق ومياه وشبكات الكهرباء ، وقد ظهر كثير من المشكلات الحالية . أما بسبب عدم توفر الاعتمادات أو سوء التخطيط وضعف الكفاءة التنفيذية للأجهزة التى تولت هذه المشروعات . الأمر الذى ترتب عليه تقدير استغلال كثير من الأراضى واستمرارها عاطلة عن الاستثمار لسنوات طويلة ويكفى أن نعلم أن

المناطق التى استصلحت تحتاج إلى ٢٣ ألف مسكن مزارع وإلى ٣ آلاف مبنى ادارى وإلى ٧٨ مخزنا ، ٢٤ محطة من محطات الخدمة الزراعية كما تحتاج إلى انشاء ٣٧ وحدة صحية ، ٣٤ مدرسة ، ١١١ وحدة زراعية ، ٣٤ مسجدا وكلها منشآت اساسية لتعمير هذه المناطق واستغلالها كما أن ربع المناطق الجديدة تعانى من عدم وصول المياه الصالحةللشرب مما يجعل الفلاحين والعاملين بها يعيشون حياة بالغة القسوة ثم عدم استكمال شبكات الطرق مما يشكل صعوبة فى نقل مستلزمات الانتاج وتسويق الحاصلات بخاصة فى مناطق شمال الدلتا .

وهناك اراضى جرى استصلاحها فى الواحات فى منطقة بالوادى الجديد ، وكثير من أراضى هذا الوادى جفت تماما وضاعت آلاف الأفدنة داخل الصحراء وتاهت معالمها وذلك بسبب تناقص تصرفات الآبار الجوفية .

الأسباب الرئيسية لمشكلات الأراضى الجديدة :

ترجع اسباب مشكلات هذه الأراضى إلى عوامل عديدة أهمها :

(١) سوء تخطيط بعض المشروعات ، مما جعل الأجهزة الهندسية والزراعية تواجه موقفا بالغ الصعوبة فى استثمار هذه الأراضى وزراعتها وكفالة اسباب النماء لها وقد صاحب ذلك سوء اختيار بعض المناطق التى دخلت فى نطاق هذه المشروعات .

(٢) عدم وضوح الهدف الذى تقصده من تخطيط وتصميم بعض المشروعات وذلك ان كثيرا منها استصلح واستزرع اجريت دراسات وبحوث طويلة لمعرفة نظام استغلاله ومعلوم لنا أن الأراضى التى تستصلح من أجل اقامة مجمعات زراعية صناعية تختلف فى اسلوب استصلاحها واستزراعها عن الأراضى التى تستصلح من أجل توزيعها على الفلاحين .

(٣) عدم تنسيق العمل بين الجهات المشتركة فى مشروعات استصلاح الأراضى والجهات الأخرى وبوجه خاص وزارة الرى واجهزتها .

(٤) عدم تناسب حجم المشروعات مع طاقة الأجهزة التنفيذية وقد كان القصد من ذلك الاعلان عن حجم من النشاط ومن الأعمال دون ارتباط هذا الكم بالتكامل والاتقان والكفاية .

(٥) عدم تناسب الاستثمارات التى خصصت لهذه المشروعات منذ عام ٦٦ / ١٩٦٧ وقد يكون ذلك بسبب اتساع حيز الانفاق فى البداية وخلال سنوات الخطة الأولى ثم هبوط الجهد والطاقة والتمويل بعدئذ الأمر الذى ترتب عليه توسع شديد داخل الصحراء لم تستكمله الدولة وبقى كثير من المناطق دون استكمال أو تشطيب .

(٦) عدم ترابط مراحل الاستصلاح والاستزراع فقد استصلحت مساحات قبل وصول مياه الرى لها بفترة طويلة مما أدى إلى عودة الأرض إلى حالتها الأولى قبل استصلاحها وقد حدث فى بعض المناطق عدم تكامل مشروعات الصرف والرى والاسكان والمرافق والخدمات مما نجم عنه تعذر استغالها بالكفاءة المطلوبة .

(٧) سوء ادارة بعض المزارع أو القطاعات وذلك لعدم توفر القيادات الفنية والادارية التى يحتاجها الاشراف والتوجيه وادارة هذه المزارع وصاحب ذلك فى بعض الاحيان افتقار المناطق إلى أسباب الحياة المريحه والتى تلزم لاستقرار العاملين فى معيشتهم .

وخلاصة القول أن هذه المشروعات عانت الكثير من الأخطاء وواجهت الجم من المشكلات التى كان من الممكن مواجهتها عند التصميم أو التنفيذ . وهذا هو ما تواجهه الدولة التى انفقت مئات الملايين من الجنيهات وتنتظر منها انتاجا حقيقيا، تسد به الفجوات الغذائية والتصديرية والحاجات التطبيقية تنتظر منها حفنة من القمح وحزمة من الخضروات وسلة من الفاكهة لكى يأكلها الناس أو تصدرها الدولة .

اننا ندرك تماما أهمية التوسع الأفقى فى الزراعة وحاجة بلادنا إلى تحقيق ذلك حتى تواجه المشكلة السكانية من ناحية وتحسن مستوى المعيشة من ناحية أخرى ولاجل أن نحافظ على الحد الأدنى الذى أصبح عليه معدل نصيب الفرد من الأرض الزراعية وهو حاليا يقل عن سدس فدان ـ يجب أن تزيد الرقعة الزراعية بمعدل ١٥٠ ألف فدان سنويا بالإضافة إلى ضرورة استزراع الأراضى التى استصلحت خلال العشرين سنة الماضية والتى قاربت المليون فدان وهذا يحتاج إلى مضاعفة الجد والعمل .. والاستفادة من أخطاء الماضى لتحقيق المستقبل الأفضل ولهذا فإن الدولة عملت جاهدة على أصلاح كل هذه العيوب السابقة ووضعت خطة طموحه للنهوض بقطاع استصلاح الأراضى حيث قامت بتوفير البنية الأساسية لتلك الأراضى وتوصيل المياه والخدمات والعمل على توفير

كل سبل الراحه للعاملين بتلك المناطق حتى يزداد انتاجهم والجداول رقم ١ ، ٢ ، ٣ يوضح الخطة الطموحة للدولة فى هذا المجال .

هل ما تحقق من معدل للنمو هو ما كان يجب تحقيقه :

رغم ما حققته التنمية الزراعية فى مصر من تقدم واضح فإن ما تحقق أقل مما كان واجبا تحقيقه وكان من الممكن أن نصل إلى نتائج أفضل من هذا بكثير وهذه حقيقة لاشك فيها .. ويمكن اثباتها بأدلة أربعة رئيسية كما يلى :

أولا : يتفاوت انتاج المحاصيل بين قريتين متجاورتين ومتماثلتين فى جميع الظروف فنجد متوسط انتاج الأولى ٧ قناطير من القطن وانتاج الثانية ٤ قناطير فقط ـ بل ان الإنتاج يتفاوت عند مزارعين متجاورين فى الأرض تحت ظروف مناخية واحدة ويشتركان فى مصدر واحد للرى ومصدر واحد للصرف واشراف زراعى وارشادى واحد ثم هما عضوان فى جمعية تعاونية واحدة تمدهما بالخدمات والمستلزمات الزراعية بنفس القدر والنسبة ومع ذلك كله ينتج المزارع الأول ٨ قناطير وينتج الثانى ٤ قناطير فقط من الفدان .

فلو حققت القرية الثانية مستوى لنتاج القرية الأولى ، ولو انتج المزارع الثانى نفس انتاج المزارع الأول .. لارتفعت الانتاجية الزراعية على مستوى الدورة وبالتالى على مستوى القرية وأخيرا على المستوى القومى .

وفى ذلك ما يؤكد امكانية الارتقاء بمستوى الانتاج إذا ما أدى كل مزارع واجبه ودوره الوطنى والقومى فى خدمة الأرض والاهتمام بأساليب الزراعة الحديثة واقتنع كل مزارع أن الملكية والحيازة الزراعية لها وظيفة اجتماعية يجب أن تؤديها لصاحبها من ناحية وللمجتمع كله من ناحية أخرى .

ثانيا : توضح احصاءات منظمة الأغذية والزراعة أن مصر حققت تقدما فى انتاج الذرة الشامية ـ فاصبح ترتيبها التاسع فى انتاجية دول العالم بعد أن كانت فى المرتبة الثانية عشرة فى أوائل الستينات . ولكن محصول القطن انخفض وأصبح ترتيب مصر فى انتاجه التاسع فى الفترة من ٨٩ / ٩١ بعد أن كان ترتيبها الرابع فى ٦٢ / ١٩٦٤ ومعنى

ذلك أن الدول المنتجة للقطن حققت نجاحا وتقدما فى هذا المجال لم تستطع مسايرته أو اللحاق به . وبمعنى آخر فإن الجهود التى بذلت فى مصر للنهوض بهذا المحصول الرئيسى لم تكن كافية لحفظ لنا مركزنا المرموق فى هذا المضمار .. بل إن هذا المحصول قد واجه انخفاضا ملحوظا فى السنوات الأخيرة .. فقد سجلت الاحصاءات أن موسط انتاجه فى ٨٣ / ١٩٨٥ كان ٨٫٠٦ قنطار شعر ـ هبط إلى ٧٫٧٨ قنطار فى ١٩٩٣ .

وتضمنت بيانات المنظمة أن الانتاج الحيوانى فى مصر سواء من ناحية اللحم أو اللبن يقل كثيرا عنه فى كثير من الدول ـ فانتاج الماشية المصرية من اللبن يعادل ١١٢٨ لتر فى العام حسب احصائيات ١٩٩٢ فى حين يزيد انتاج الأبقار الفريزيان عن ٤٠٠٠ لتر.. مما يؤثر تأثيرا مباشرا على دخل الفلاح الذى يعتبر الماشية مصدر دخل رئيسى فى حيازته .

ثالثا : سبق أن ذكرنا أن بعض المحاصيل الرئيسية كالأرز والذرة الشامية قد حققت ارتفاعا ملحوظا فى الانتاج خلال العشرين عاما الماضية يقارب الثلاثة أضعاف .. إلا أن محاصيل أخرى لم تحقق ارتفاعا يذكر فى الانتاج ـ كالبصل والفول السودانى كذلك المحاصيل البستانية ذاد انتاج كثير منها هى والخضروات .. وكان من الممكن تهيئة الظروف الملائمة للتصدير وزيادة الدخل من العملات الحرة.. لو أن انتاجها بلغ المستوى المنفرد ـ وبخاصة فإن ظروف الموقع والمناخ والتربة كلها مناسبة للانتاج .

رابعا : ونعود إلى الأراضى التى استصلحت خلال العشرين سنة الماضية والتى تقارب المليون فدان وجاوز الانفاق عليها ٦٠٠ مليون جنيه بما فيها مشروعات الرى والصرف العامة التى انشئت من أجلها . هذه الأراضى لم تستثمر فعلا وبالتالى لم تؤثر فى الدخل القومى الزراعى التأثير الواجب تحقيقه ولم تؤد دورها فى التنمية الزراعية .. حيث لم يزد الدخل منها ـ نباتيا وحيوانيا إلا بدرجة ضئيلة ، ولم يتحقق منها للدولة العائد الاقتصادى المستهدف وذلك بسبب المشكلات التى واجهتها فى مجال التخطيط والتنفيذ والادارة ، والاشراف .. ولهذا فقد رأت الدولة فى الفترة الأخيرة اعداد برنامج شامل لتصرف فى مساحات كبيرة ـ بتمليكها للفلاحين فى صورة ملكيات توزع عليهم كمزارع عائلية صغيرة ـ أو بيعها بالمزاد العلنى فى صورة ملكيات متوسطة

يستغلها القادرون على الاستثمار الزراعى لمصلحتهم وللمصلحة القومية معا . وذلك جنبا إلى جنب مع شركات تقوم على أسس تجارية متوازنة لاستغلال هذه الأراضى بالمرونة الكافية والأساليب العلمية الصحيحة ومع الاستفادة بالاستثمارات والخبرات الأجنبية وإقامة المزارع العصرية المتطورة على أعلى المستويات.

الأسباب التى أدت إلى تعويق مسار التنمية الزراعية :

تعرضت التنمية الزراعية خلال السنوات الماضية لمشكلات جمة أثرت فى مسارها وخفضت معدل نموها إلى حد قارب معدل النمو السكانى ـ الأمر الذى أدى إلى جمود المستوى المعيشى للمشتغلين بالزراعة ويمكن إيجاز أهم هذه المشكلات فى النقاط التالية :

أولا : أن النشاط الزراعى فى بلادنا ـ بطبيعته وبحكم حيازة المزارعين للأرض التى يفلحونها مركز فى يد القطاع الخاص ... ويجب أن يكون كذلك عند تخطيط السياسات الزراعية أو عند تنفيذها .. إلا أنه بدا واضحا خلال السنوات الأخيرة تدخل الحكومة فى كثير من نواحى هذا النشاط فى مجالات التوريد ـ والتسويق وكثير من مراحل الانتاج وتنظيم المعاملات الأمر الذى جعل الزراع يعتمدون اعتمادا يكاد يكون مطلقا على الحكومة واتجه بعضهم إلى التواكل والتكاسل حتى تلاشت لديهم الحوافز الانتاجية أو ضعفت إلى حد كبير وإنه لمن الأوفق الاتجاه إلى دفعهم وحثهم على تحمل مسئولياتهم نحو القيام بتبعات النشاط الزراعى إما فى صورة فردية أو تعاونية من خلال تعاونياتهم التى يجب على الدولة أن تحدد علاقتها بها وتضع حدودا معينة للتعامل معها ، هذا بالاضافة إلى سياسة التصرف فى الأراضى الجديدة الذى يجب أن يكون هو القاعدة ـ والإبقاء على حيازتها للدولة هو الاستثناء .

ثانيا : تعددت القوانين التى تتناول الحيازة الزراعية بتغييرات جذرية وجوهرية حتى بلغت خلال السبعة عشر عاما من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٩ ستة قوانين بخلاف قوانين المصادرة والحراسة مما تسبب فى اهتزاز قواعد الملكية وعدم استقرارها ـ بما يعكس آثارا غير مواتية للتنمية الزراعية ـ فقل ارتباط المالك بأرضه بالصورة التى تجعله متحمسا لصيانتها والمحافظة على خصوبتها ومرافقها .

ثالثا : لقد حدث خلال بعض الفترات التى امتدت لابعاد متفاوتة الاتساع أن تولى الاشراف على البنيان الزراعى ، سواء من ناحية تخطيط برامجه أو مشروعاته أو تنفيذها من لم يكن بعضهم على مستوى الكفاءة والخبرة حتى يمكن الاطمئنان إلى توجيههم لهذا البنيان الضخم من أجل تحقيق أهداف التنمية التى تنشدها الدولة ولعلنا نذكر فى هذا الشأن المبدأ الذى عم بعض مرافق الدولة وهو الاهتمام باختيار أهل الثقة واغفال أهل الخبرة وقد كان لذلك أثرة السلبى الواضح على مشروعات استصلاح الأراضى بصفة خاصة والمشروعات الزراعية بصفة عامة .

رابعا : تدهورت خصوبة مساحات كبيرة من أراضى الجمهورية نتيجة ارتفاع منسوب المياه الجوفية بها ـ ويرجع ذلك إلى الاسراف فى استخدام مياه الرى من جانب الزراع وخاصة فى المناطق التى تروى بالراحة أو تلك التى تقع فى بداية الترع. وقد أوضحت الدراسة التى اجريت فى بعض المناطق أن نسبة مياه الصرف تصل إلى ٥٠٪ من تصرف مياه الرى فى حين أن المفروض ألا تجاوز هذه النسبة ٢٥٪ فقط وهذا يعنى إهدار جزء كبير من مواردنا المائية بالإضافة إلى الأضرار بخصوبة التربة .

ان مواردنا المائية وهى إحدى مصادر الثروة الزراعية الرئيسية لا تزال فى حاجة إلى سياسة رشيدة وإن كانت قد أخذت بعض الخطوات على الطريق ويرجع ذلك أساسا إلى أن مياه الرى تعتبر عنصرا مباحا لا يدخل ضمن التكلفة الاقتصادية . حيث أنه عند احتساب أربحية المحاصيل الزراعية لا ينظر إلا إلى التكاليف المادية دون أن يؤخذ فى الاعتبار كمية المياه المستخدمة علما بأن تكاليف تخزين ونقل مليار متر مكعب من مياه الرى تصل إلى حوالى عشرين (٢٠) مليون جنيه وقد تصل إلى ٤٠ مليون فى مشروعات أعالى النيل .

خامسا : يواجه القطاع الزراعى كثيرا من الصراعات التى دارت من حوله ومن أجله وقد كان محطة تغييرات كثيرة ، ربما فاقت ما تعرض له غيره من القطاعات وقد يكون مرجع ذلك إلى ضغط روساء الوزارات أو اهتمامهم بهذا القطاع ومن يعملون فيه أو يتولون قيادته . ولذلك أسباب كثيرة .

ومن القواعد الأساسية فى التنمية الزراعية أنها لا تنمو ولا تزدهر فى ظل القهر أو

الضغط بل إنها تنمو من خلال الديمقراطية ومقوماتها .

سادسا : لاشك أن السياسات السعرية من أهم العوامل المؤثرة فى التنمية الزراعية وتقدمها ولا شك أيضا فى أن هذه السياسات عندما تتجه نحو غبن الزارع أو عدم اعطائه حقه كاملا فيما ينتجه وعما يبذله من جهد طوال العام . فإن هذا فى حد ذاته يثبط همة هذا المزارع ويدفعه إلى عدم الاهتمام بانتاجه وكيف يهتم الفلاح بمحصول ينتهى به المطاف إلى تسليمه للحكومة بثمن بخس أو بسعر يؤدى إلى الخسارة . ولعل ابرز مثال على ذلك محصول القطن الذى لا يكاد يغطى مصروفاته بل إنه أصبح فى بعض المزارع محصولا ثانويا بالنسبة لمحصول مثل البصل أو الخيار .

سابعا : سوء حالة العنصر الفنى والادارى الذى يتولى توجيه المزارعين والاشراف على حيازتهم وارشادهم إلى أحسن الأساليب الزراعية ويشمل ذلك فى طائفة المزارعين الذين لازالوا بعيدون عن التمتع بأحوال مادية ومعيشية مناسبة ولعلنا لا نتوقع تقدما للتنمية الزراعية على يد اشخاص يواجهون مصاعب جمة فى احوالهم المعيشية ويواجهون أقصى ظروف داخل القرى .

ومن ناحية أخرى فإن المشتغلين بالبحوث الزراعية الذين يجب أن يتاح لهم عنصر الاستقرار والطمأنينة بشكل لا يقل عن غيرهم من المشتغلين بالزراعة وفى الأنشطة التنفيذية نرى الغالبية العظمى من هؤلاء يواجهون مشكلات حادة وبوجه خاص شباب الجيل الناشىء الذين يتولون قيادة هذه البحوث وتوجيهها فى القريب العاجل .

ثامنا : لوحظ خلال السنوات الأخيرة أن ثمة اختلاط شديد بين الأجهزة التى تعمل فى النشاط الزراعى والتى لها علاقة بهذا النشاط ، وقد وصل هذا الوضع إلى حد التضارب فى الوظائف وفى الاختصاصات بل وربما إلى حد الصراعات والمنازعات الأمر الذى جعل المزارعين يواجهون سيلا من التعليمات والتوجيهات بعضها يصدر عن غير فحص أو من لا يدرك الأساليب الزراعية والعلمية الصحيحة ونحن نواجه فى الوقت الحاضر خليطا من الأجهزة التنفيذية والشعبية والسياسية تعمل وتدخل فى الشئون الزراعية دون وجود ضوابط وحدود لاختصاص كل منها .

وقد يثار فى هذا الشأن أيضا مشكلة على جانب كبير من الخطورة وهى اتجاه بعض هذه الأجهزة إلى البيروقراطية بالشكل الذى أضر بكفاءة المنظمات الزراعية وبصفة خاصة التعاونيات التى تعرضت إلى ذلك الأسلوب بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة .

تاسعا : عدم تحديد العلاقة بين الدولة والمزارع تحديدا واضح المعالم والابعاد وبالشكل الذى يعين لهم حقوقا وواجبات تتوازن مع بعضها وترابط وفق تنظيم قويم يحفظ للدولة مصلحتها ووظيفتها فى توجيه البنيان الزراعى توجيها تحيط به كل الضمانات والضوابط من أجل فاعلية سياستها الزراعية والتحقق من تنفيذها كاملة وعلى طول مراحلها .

ومن الملحوظ أن ثمة حقوق أعطيت للفلاحين وكان واجبا على الدولة أن توفرها لهم لكن ـ ولابد من لكن ـ فإن واجباتهم لم تؤد بعد على أساس من الكفاية والتكامل. ولعل أبرز مثال ذلك التزامهم بسداد القروض التى تقدم لهم لخدمة انتاجهم وكذلك توريد ما هو مقرر توريده من محاصيل زراعية أو زراعة المحاصيل فى المكان المناسب وداخل الدورات الزراعية المقررة وبالتوقيت الذى تحدده التعليمات وغير ذلك كثير لازال لم يحظ بعد بالاهتمام . الأمر الذى يعكس تأثيرا مضادا على التنمية من ناحية وبالتالى يقع ضرره على مصلحة الدولة والدخل القومى المستهدف .

عاشرا : التعدى المستمر على الأراضى الزراعية أما عن طريق التوسع العمرانى أو عن طريق اهلاك الطبقة السطحية للأرض التى تعتبر المهد المناسب لنمو النباتات وذلك فى صناعة الطوب مما يؤدى إلى ضياع خطير أو تبديد واسع المدى للثروة الزراعية ولواحد من أهم عناصرها وهو الأراضى الزراعية وخاصة تلك التى تتعرض لهذه الظواهر رغم خصوبتها الشديدة وتقع مجاورة للقرى والمدن . ومن الملحوظ أن هذا التوسع وذلك الاستخدام لم يتجه كما هو واجب أن يتجه ، نحو الصحراء وغيرها من الأراضى غير المستغلة فى الزراعة بسبب عدم الوعى والتخطيط السليم بهذا الوسع وضبط واتقان تنفيذ القوانين التى تحرم أو تحد من هذا التعدى على الأراضى الزراعية .

حادى عشر : من الملحوظ أن القطاع الزراعى لم توفر له الاستثمارات اللازمة

لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية بالشكل الذى يدفع هذه التنمية نحو المعدل المناسب والذى يجب أن تحققه ، وهو ميسور بلوغه لو توفرت هذه الاستثمارات وأمكن استخدامها وفق خطط زراعية سليمة وقد بات ملحوظا أن هذه الاستثمارات فى السنوات الأخيرة لم تجاوز ١٢ ٪ من مجموع الاستثمارات القومية وهى نسبة ضئيلة بالمقارنة بما يسهم به هذا القطاع من حجم بارز فى الانتاج القومى وما يتحمل به من أعباء ضخمة فى هذه التنمية ومن الملحوظ أيضا أن ذلك عكس تأثيره على معدل النمو خلال هذه السنوات بحيث لم يتجاوز ٣ ٪ أى أنه يكاد يعادل معدل النمو السكانى وبهذا وعلى هذا المستوى لا يتيسر تحقيق ارتفاع يذكر فى مستوى المعيشة .

دور الدولة فى التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة :

قد يكون من الأوفق ونحن نناقش قضية التنمية الزراعية أن نتعرض إلى ناحية على جانب كبير من الأهمية حيث تعتبر حجر الزاوية فى تخطيط هذه التنمية وتنفيذ برامجها وضمان كفاءتها ودقتها فى تحقيق اهدافها المرجوه هذه القضية تتصل بتحديد دور كل من الدولة والفلاح فى أحداث التنمية فى تحقيق أغراضها وأهدافها، ذلك أنها بحق لازالت فى حاجة إلى مراجعة شاملة وواعية ، مع ادراك سليم لأصول هذه العلاقة وأبعادها وحدودها .

ولعل أهم الأهداف التى ترمى إليها التنمية الزراعية بوجه عام هى النهوض بالانسان اقتصاديا واجتماعيا وانسانيا ، ومعلوم أن أحداث هذه التنمية يمثل جهدا مشتركا من الحكومة وأفراد المجتمع ومن هنا كان الانسان هو وسيلة التنمية وغايتها ومن هنا أيضا كانت أهمية وحيوية دور كل من الحكومة والأفراد فى عجلة التنمية وانعكاس الآثار والنتائج على منوال سير ومعدلات تقدم التنمية . لذلك كان من الضرورى أن نتناول دور كل من الدولة والفلاح فى التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة .

ولا شك أن دور الدولة فى التنمية الزراعية بالغ الأهمية والأثر ، وتنبثق تلك الأهمية أساسا من دور الحكومة ذاته فى خدمة المصلحة العامة وتدعيم المركز الاقتصادى والاجتماعى لأفراد المجتمع وجماعاته بغية الوصول إلى أقصى مستوى من النشاط الاجتماعى الذى تتمشى معه وتتأتى عنه مشاركة فعالة لأفراد المجتمع فى تطوير وتقدم

مجتمعهم ، كما يتعين أن تلحظ لأفراد المجتمع فى تطوير وتقدم مجتمعهم ، كما يتعين أن تلحظ الدولة عندما تمارس دورها ومسئوليتها عن طريق أجهزتها توفير مقومات أساسية لعل أهمها ما يأتى :

(١) عدم الاتجاه إلى أى نوع من أنواع التسلط أو الضغط على الفلاحين بأى صوره من الصور وأن يؤخذ فى الاعتبار دائما أن رأى المجموع هو القوة الأعظم والسلطة الأكبر فى تسيير متطلبات الفلاحين ولمصلحة المجموع . وقد أوضحت التجربة فى كثير من الدول أنه إذا اتجهت الحكومة إلى تركيز على التعاونيات فى يدها وازداد تدخلها فى أمورها فإن هذا يؤدى إلى تضاءل فاعليتها واضمحلالها ، كما أن هذا التدخل يدفع الأعضاء إلى التواكل والاعتماد على الحكومة دون الاعتماد على أنفسهم وهو أمر يتعارض مع روح التعاون السليمة .

(٢) إن أجهزة الاشراف ليست سلطة تأمر وتقرر إذ أن سلطة اصدار القرارات هى مسئولية الهيئات الادارية للمنظمات الزراعية والتعاونية ويجب أن تباشر هذه الهيئات اختصاصاتها ومسؤليتها والا تركن إلى الانعزال اعتمادا على أجهزة الاشراف التى ينبغى عليها أن تشجع وتساعد الهيئات الادارية على القيام بدورها وذلك هو الاجدى والأفضل لكل من الطرفين كما أنه الطريق الذى يربط الوسيلة السليمة بتحقيق الهدف المأمول .

(٣) إن سلامة اختيار المشرفين الزراعيين ومديرى التعاونيات يعتبر من الأهمية بمكان وبقدر ما يتوافر لهذه العناصر من أسباب الكفاية والاخلاص والامانة بقدر ما يتاح للتعاونيات من فرص النجاح تلك التعاونيات التى تعد فى الوقت الحاضر مصدر الخدمات والتوريدات للفلاحين وبإشراف سليم ورقابة فعالة عن طريق مديرين أكفاء على درجة كبيرة من الاعداد والتدريب يتحقق تقدمها ونهوضها وتؤدى دورها الايجابى والمؤثر فى خدمة الزراع والتنمية الزراعية .. وتقع مسئولية اعدادهم وتدريبهم فى المقام الأول على عاتق الدولة وفى نطاق مسئوليتها .

(٤) يجب أن تكون اختصاصات ومسئوليات أجهزة الاشراف التعاونية وبصفة خاصة مديرى الجمعيات التعاونية واضحة ومحددة ومسجلة فى صورة قرارات أو تعليمات

أو منشورات تعلن بمقار هذه التعاونيات لتفهمها هذه الأجهزة وكذلك مجالس الادارة وجميع الأعضاء .. كما يجب أن تقوم العلاقة بين هؤلاء الأعضاء وبين أجهزة الاشراف على أسس من الثقة والاحترام المتبادلين وهذه مسئولية الأحهزة بالدرجة الأولى حيث أنهم أكثر وعيا وإدراكا وتفهما لواجبهم بحكم وضعهم بين أفراد المجتمع الريفى .

(٥) ليكن واضحا أن الاشراف التعاونى هو ارشاد وتعليم ، يستهدف تمكين التعاونيين من القيام بدورهم ومسئولياتهم بكفاية وأمانة وثقة ـ كما يستهدف مراقبة سير العمل بهذه التعاونيات وتنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات فى إطار البرامج والخطط الموضوعة ـ وتدارك الأخطاء وتلافى وقوعها والتغلب على أية مشكلات أو عقبات تعترض مسيرة العمل وحلها على المستوى المحلى أو المستوى الأعلى حسب اختصاص كل منهما .

(٦) وعلى أساس ما تقدم فإنه يجب على الدولة حين تضع نظاما للإشراف التعاونى أن تفرق بين أمرين :

الأول : الإشراف الذى يستهدف تمكين البنيان التعاونى من أداء واجبه والقيام بمسئولياته ومهامه بصورة شاملة ومتقنة .

الثانى : الإشراف الذى يحد من نشاط الأعضاء ويضعف همتهم ويهبط بمستوى فاعليتهم فى أداء واجباتهم بالطرق الديمقراطية السليمة التى كفلها لهم قانون ومبادىء التعاون .. الأمر الذى ينتهى بهم إلى طلب العون من الدولة فى كثير من الأمور .

(٧) إن الحكومة حين تمنح التعاونيات الكثير من الدعم والعون الفنى والادارى لتمكينها من العمل بفاعلية وكفاءة إنما تفعل ذلك من منطلق المصالح المشتركة .. ومن ايمان الدولة بمزايا التعاون وفوائده الخلاقة وقدراته الكبيرة فى احداث التغيير الجوهرى فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون ملحوظا فى نفس الوقت وضع القواعد الرئيسية والأسس السليمة والتخطيط الشامل الذى يمكن

التعاونيات من تحمل مسئوليتها نحو تسيير شئونها بنفسها فى أسرع وقت ممكن وبمجرد شعورهم أنهم قد وصلوا إلى مستوى تحمل هذه المسئولية بكفاية وعن جدارة وبصدق حتى يشاركوا فى تحقيق الخير والرخاء لمجتمعهم ووطنهم من خلال نهضة تعاونية حقيقية تساند تنمية زراعية قوية ورشيدة .. فإن الموشر الذى يوضح مسار التنمية الزراعية ويعتبر دليلا واضحا على مدى ما تحققه من ارتفاع أو انخفاض هو معدل النمو السنوى للدخل الزراعى الذى انخفض فى السنوات الأخيرة إلى ٢٫٨ ٪ بعد أن كان معدله فى ١٩٧٢/٧١ ـ ٣٫٤ ٪ .

(٨) التوسع فى استخدام الميكنة المصرية فى الزراعة بما يتناسب مع تفتيت الملكية وإيجاد قناة مع الشركات المنتجة لإيجاد أنواع ملائمه بأسعار تناسب كل الفئات ونشر وتصميم المستحدث من الوسائل والأساليب التكونولوجية وتطبيق نتائج التجارب المتقدمة فى الزراعة للمساهمه فى دخول مصر عصر الزراعة المكثفة ومواجهة التكتلات العالمية وادخال نظام التأمين التعاونى على المحاصيل البستانية والنباتية والحيوانية ضد مخاطر الطبيعة وإعطاء أولوية للتسويق خاصة المحاصيل الاستراتيجية .

(٩) إن أهم عناصر النجاح فى مشروعات التنمية الزراعية خصوصا ما يتعلق بالأراضى الجديدة وزراعة الصحراء هى الإدارة المزرعية ومراعاة أداء الخدمات اللازمه للأنتاج فى المواعيد والتوقيتات المناسبة كذلك .

ومن المعلوم أن ذلك يرتبط بعناصر الانتاج الرئيسية وأهمها التربة وظروف وعوامل المناخ وأسلوب الإستغلال الزراعى الأمثل . ولقد سارت مصر خطوات كبيرة فى مجال استصلاح الأراضى حتى وصلت الرقعة الزراعية إلى ما يقرب إلى ٧٫٤ مليون فدان تتضاعف هذه المساحة باسلوب التكثيف الزراعى إلى قرابة ١٤ مليون فدان كمساحة محصوليه . لهذا فلقد أصبحت التنمية الزراعية الرأسية هى الضرورة الحتمية لزيادة الأنتاج كمحاوله للوصول إلى الأكتفاء الذاتى فى معظم المحاصيل وهذا هو حلم كل زراعى مخلص لوطنه مصر ومن هنا كان الأهتمام بالأراضى الجديدة لزيادة نسبه مساهمتها فى الأنتاج الزراعى والدخل القومى عموما .

والجدول رقم (٨) يوضح أهم واردات السلع الوسيطة . كذلك فإن الجدول رقم

(٩) يوضح الصادرات والواردات حسب درجة التصنيع والأستخدام كذلك يوضح الجدول رقم (١٠) أهم صادرات البترول والمواد الخام كذلك يوضح الجدول رقم (١١) صادرات أهم السلع نصف المصنعة وكذلك الجدول رقم (١٢) أهم صادرات السلع تامه الصنع أما الجدول رقم (١٣) فيوضح أهم واردات السلع الإستهلاكية .

جدول رقم (٨) واردات أهم السلع الوسيطة

(مليون جنيه)

السنة		شحوم حيوانية وزيوت نباتية	زيوت تشحيم	مواد كيماوية ومنتجات التكثيف الكيماوى	أسمدة	أسمنت	أخشاب	ورق صحف	قضبان وصفائح من حديد	المجموع (*)
١٩٨٣		١٢٤٫٦	٣٩٫١	١٥٥٫٩	١٨٫٥	٣٢١٫٥	٢٨٧٫١	٢٢٫٣	٢٤٤٫٨	٢٣٣٨٫٦
١٩٨٤		٩٤٫٣	٢٥٫٥	٢٠٧٫١	٢٨٫٣	٣١٢٫٤	٣٠٥٫٢	١١٫٢	٣١٣٫٢	٢٤٩٤٫٩
١٩٨٥		١٠٣٫٨	٢٢٫٧	١٩٧٫٨	٤٧٫٦	٣٢٨٫٧	٤٠٣٫٤	١٢٫٠	٤٥١٫٠	٢٧٩٢٫٧
١٩٨٦		٣٨٩٫٥	٣٣٫٢	٢٢٩٫٠	٢٥٫٥	٣٤٠٫٢	٣٩٤٫٣	١١٫٣	٣٩٢٫١	٣٣٢٠٫٣
١٩٨٧		٢٣١٫٩	٢٨٫٧	٣٥١٫٧	٣٠٫٠	٢٨٣٫٤	٥٣٩٫٦	١٨٫٦	٢٦٢٫٢	٤٣٠١٫٨
١٩٨٨		٢٩٢٫٢	٤١٫٦	٥٥٦٫١	٨٥٫٤	٢٢٤٫١	٨٠٣٫٨	٩٣٫٢	٢٨٢٫٣	٦٤١٠٫٠
١٩٨٩		٥٤٨٫٠	٤٤٫٢	١٠٨٠٫٧	١٤٤٫٨	٤٩٫٨	٢٠١٢٫٤	٩٢٫٠	٥٨٦٫٣	٦٦٩٦٫٥
١٩٩٠		٦٠٣٫٢	٨٠٫٨	١٠٧١٫١	١٤٦٫٥	٣٥٫٣	١٣٤٥٫٣	٩٦٫٢	٨٠١٫٩	١٠٠٤١٫٥
١٩٩١		٤١٧٫٩	٧٤٫١	٢١٧٢٫٩	١٠٧٫٦	١٤٫٤	١٣٧٥٫٥	٤٨٣٫٥	٦٣٨٫٠	١٠٧٩٠٫١
١٩٩٢		٨٦٩٫٨	٥٦٫٥	١٩٩٩٫٩	٦٨٫٠	٣٫٣	١٣٢٨٫٥	٤٩٥٫٥	٥١٢٫١	١١٢١٧٫٩
١٩٩٣		٥٩١٫٥	٤٧٫٤	١٩٩٢٫٤	١٠٧٫٥	٣٫٨	١٤٧٨٫١	٤٤٥٫١	٦٦٧٫٩	١١٢٦٥٫٧
١٩٩٣	ابريل	٧٣٫٠	٢٫٥	٢٠٦.٣	٢٫٧	–	١٠٢٫٤	٥٥٫٦	٥٤٫٠	٩٦٩٫٥
	مايو	٣٧٫٠	١٫٠	١٤٩٫٩	٣٫٤	–	٧٨٫٣	٣١٫٣	٥١٫٩	٨١٢٫٥
	يونيو	١٣٫٧	١٫٠	١٦٨٫٠	٢٦٫٤	–	١٠٥٫٩	٢٥٫٤	٥٢٫١	٩٢٢٫٦
١٩٩٤	ابريل	٣٢٫١	٠٫٦	٩٧٫٣	١٫٣	٠٫١	٨٧٫١	٣١٫٨	٣٤٫١	٨٨٢٫٠
	مايو	٨٫٨	١٫٥	٧٠٫١	١٫٥	٠٫٣	٧٣٫٠	٣٢٫٦	٨٩٫١	٧١٩٫٦
	يونيو	٢٠٫٠	٢٫٦	٩٥٫٦	٩٫٥	–	٨٣٫٢	١٣٫٧	١٦٫٨	١١٣٩٫٢

(*) تشتمل على سلع وسيطة أخرى .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (١٠) صادرات البترول والمواد الخام

(مليون جنيه)

السنة		البترول			أهم المواد الخام				
		خام	منتجات	المجموع	بصل طازج	قطن خام	بطاطس	برتقال	المجموع (*)
١٩٨٣		١٠٧٠٫٧	٣٣٠٫٠	١٤٠٠٫٧	٨٫٢	٣٠٨٫٨	٢١٫٤	٥٠٫٧	٤٦٤٫٢
١٩٨٤		١٠٣٠٫٥	٢٢١٫١	١٢٦٣٫٦	٤٫٠	٣٤٠٫٠	٢٥٫٦	٥٣٫٥	٤٨٠٫٢
١٩٨٥		١٤٠٢٫١	٣٦٢٫٥	١٧٦٤٫٦	٥٫٢	٢٩٩٫٠	١٨٫٧	٦٠٫٣	٤٣١٫٣
١٩٨٦		٧٩٨٫٠	٢٤٣٫٦	١٠٤٠٫٦	٤٫٦	٣٠٨٫٤	١٥٫٣	٣٠٫٩	٤٢٥٫٩
١٩٨٧		٧٨٦٫٣	٢٨٨٫٩	١٠٧٥٫٢	١٧٫٧	٢٧٢٫١	٣٦٫٣	١٠٤٫٦	٦٠٦٫١
١٩٨٨		٨٦٧٫٩	٤١٧٫١	١٢٨٥٫٠	٢٣٫٤	٣١٨٫٧	٥٩٫٠	٧٣٫١	٦٣٢٫٨
١٩٨٩		١٢١٢٫٨	٤٨٣٫١	١٦٩٥٫٩	٢٠٫٩	٥٩٤٫٢	٤٦٫٤	١٥٤٫٥	٩٧٢٫٩
١٩٩٠		١٢٩٠٫٠	٧٠٥٫٤	١٨٩٥٫٤	٣٨٫٨	٥٦٢٫٢	٦٧٫٧	١٤٨٫٣	١٠٨٦٫٠
١٩٩١		٤٦٥٥٫٣	١٦١٣٫٠	٦٢٦٨٫٣	٣٦٫٧	١٩٣٫٤	١٥٢٫٣	١٤١٫٥	٨٤٣٫٥
١٩٩٢		٣١٠٠٫٢	١٢٧٦٫٢	٤٣٧٦٫٤	٣٨٫٨	١٧٥٫٢	١٤٢٫٢	١٠٦٫٣	٩٥٤٫٤
١٩٩٣		٣٦٢٢٫٧	١٤٧٤٫٢	٥٠٩٦٫٩	٦٩٫٣	١٤٦٫٧	١٠٨٫٣	٥٦٫٠	٨٥٠٫٢
١٩٩٣	ابريل	–	٣٧٫٨	٣٧٫٨	٨٫٤	١٩٫٣	٢١٫٠	٤٫٤	٨٠٫٩
	مايو	–	١٧٫٨	١٧٫٨	٦٫١	١٦٫٣	٧٫٣	٤٫٩	٩١٫٠
	يونيو	–	–	–	٥٫٠	١٧٫٧	١٫٠	١٫٥	٤٩٫٣
١٩٩٤	ابريل	٣٥٥٫٦	–	٣٥٥٫٦	٤٫٧	٥٦٫٤	١٤٫٥	١٫٧	٩٤٫٩
	مايو	٤٢٣٫٥	٣١٣٫٥	٧٣٧٫٠	٣٫٧	٣٧٫٦	١٧٫٥	٣٫٧	٧٣٫٦
	يونيو	٤١٠٫٧	٤٣٫٥	٤٥٤٫٢	٣٫٧	٧٧٫٣	١٠٫٠	٠٫٢	١٠٧٫٥

(*) تشتمل مواد خام أخرى .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (١١) صادرات أهم السلع نصف المصنعة

(مليون جنيه)

السنة		غزل القطن	زيوت وراتنجات عطرية	المونيوم خام (سبائك)	المجموع (*)
١٩٨٣		١٣٧٫١	٨٫٥	٥٫٨	١٧٦٫٧
١٩٨٤		١٥٤٫٤	١١٫٦	١٫٨	٢٠٠٫٠
١٩٨٥		١٥٤٫٦	٣٫٧	–	١٧٧٫٥
١٩٨٦		٢٢٣٫٥	١٣٫٠	–	٢٧٤٫١
١٩٨٧		٦٥١٫٤	٢٠٫٣	–	٧٤٩٫٤
١٩٨٨		٧٠٥٫٩	٥٫٩	–	٨٥٥٫٥
١٩٨٩		٩٩٠٫٢	١٩٫٨	–	١١٦٨٫٩
١٩٩٠		١٠٤٥٫٨	١٤٫٤	–	١٢٦١٫٨
١٩٩١		٩٨٥٫٨	١٣٫٥	–	١٢٨٩٫٥
١٩٩٢		٨١٩٫٨	٣٣٫٩	–	١٢٦٣٫٢
١٩٩٣		٧٢٠٫٥	٣٥٫٦	–	٧٤٫٣
١٩٩٣	ابريل	٥٣٫١	١٫٦	–	٧٤٫٣
	مايو	٦٦٫٣	١٫٥	–	٩٩٫٩
	يونيو	٥٨٫٠	١٫٢	–	٨٠٫٥
١٩٩٤	ابريل	٥٨٫٧	٠٫١	–	٧٠٫٤
	مايو	٥٧٫١	٢٫٣	–	٥٨٫١
	يونيو	٥٥٫٦	٠٫٣	–	٨٨٫٠

(*) تشتمل مواد خام أخرى .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (١٢) صادرات أهم السلع تامة الصنع

(مليون جنيه)

السنة		أرز مقشور مبيض	بصل مجفف	قضبان وعيدان وزوايا من الألومنيوم	أحذية	أقمشة قطنية وألبسة من نسيج جاهزة	أثاث من خشب	مصنوعات جلدية	المجموع (*)
١٩٨٣		٥ر٠	٧ر٣	١٦ر١	٢ر٠	٤٠ر٩	١ر٤	٣ر٨	٢٠٨ر٧
١٩٨٤		١١ر٤	٦ر١	٩٠ر٨	١ر٢	٥٢ر١	٣ر٥	٢ر٦	٢٥٣ر٨
١٩٨٥		٣ر٦	٤ر٨	١٠٣ر٠	١ر٠	٤٢ر٢	٠ر٦	٠ر٧	٢٢٣ر٩٠
١٩٨٦		١١ر٢	٥ر٠	١١٤ر٢	٢ر٢	٦٥ر٦	٣ر٦	٤ر٦	٣٠٥ر٤
١٩٨٧		٥ر٦	٩ر٧	٢٣٦ر٦	٥ر٧	١٤١ر٤	٨ر١	٧ر٩	٦٠٦ر٨
١٩٨٨		١٧ر٤	١٥ر٩	٤٦٨ر٥	٨ر٩	١٧٦ر١	٣٠ر٣	٧ر٨	١٢٠٧ر٨
١٩٨٩		١٦ر٢	١٣ر٧	٥١٣ر٣	٣٣ر٧	١٧٥ر٩	٤٢ر٨	٢١ر٤	١٨٢٧ر٦
١٩٩٠		٤٩ر١	٢٢ر٥	٥٣٤ر٢	٤٥ر٠	٢١٧ر٥	١٥٦ر٥	٣٠ر٠	٢٥٧٤ر٧
١٩٩١		١١٠ر٣	٢٧ر٧	٤٣٢ر٠	٦٤ر٥	٩٢٦ر٠	١٢٧ر٦	٣٨ر٦	٣٣٠٦ر٢
١٩٩٢		١٨٦ر٨	٤٤ر١	٥٦٣ر٠	٦٦ر٥	٨٥٥ر٢	٧٥ر٢	٤٣ر٤	٣٥٤٢ر٢
١٩٩٣		١٢٩ر٩	٣٦ر٣	٤٠٦ر٢	٤٦ر٤	١٠١٣ر٨	٦٠ر٤	٣٣ر٦	٣٣٤٨ر٨
١٩٩٣	ابريل	٢١ر٧	١ر٩	٢٩ر٠	٣ر٠	٥٦ر٣	٥ر٨	١ر٥	٢١٥ر٦
	مايو	٥ر٣	٢ر١	٣٩ر٣	٣ر٩	٧٩ر٩	٥ر٢	٢ر٤	٣٠٤ر٦
	يونيو	٧ر٦	٢ر٧	٤٩ر٩	٢ر٩	٦٦ر١	٣ر٢	٢ر٢	٢٤١ر٦
١٩٩٤	ابريل	٣٢ر٠	٢ر٣	٢٤ر٦	١ر٥	٤٣ر٩	٢ر٢	١ر٢	١٧٦ر٥
	مايو	١١ر٣	٢ر٠	٥ر١	١ر٣	١٤ر٣	١ر٦	٠ر٩	١٩٣ر١
	يونيو	١٧ر٠	٢ر٠	٤٢ر٦	١ر٧	٤٦ر٧	٢ر٨	٠ر٧	٢٠٧ر٩

(*) تشتمل على سلع أخرى تامة الصنع .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(*) بيانات / مارس ١٩٩٤ .

جدول رقم (١٣) صادرات أهم السلع تامة الصنع

(مليون جنيه)

السنة		السلع المعمرة			السلع غير المعمرة					
		سيارات ركوب	تليفزيونات وأجزاؤها	المجموع (*)	سكر مصفى	شاى	أدوية الطب البشرى	ألبان ومنتجات الألبان	دقيق قمح	المجموع (*)
١٩٨٣		٢١٥,٣	٩٨,٨	٤٧٦,٩	٥٤,٧	٣,٦٦٣,٧	٨٢,٠	١٥٨,٧	٢٠٥,٦	١٢٠٨,٠
١٩٨٤		١٩٧,٥	١٢٤,٥	٥٢٤,٣	٥٥,٠	٧	٦١,٨	١٦٥,٧	٢٧١,٩	١٤٣٩,٩
١٩٨٥		٧٣,١	٣٩,٦	٢٦٣,٧	٤٣,٩	٩٣,٢	٦٢,٣	١٧٠,٦	٢١٣,٣	١٢٧٥,٩
١٩٨٦		٦٢,٥	٥٢,٤	٢٨١,٢	١١٦,٦	١٠٣,١	٧٤,٠	١٥٨,٦	١٨١,٣	١٤٤٨,٦
١٩٨٧		١٠٨,٣	١٣٢,٤	٤٨٠,٦	١٨٤,١	١٧٣,٦	١٢٥,١	٣٠٠,٨	٢٢١,٤	٢١٩٨,٠
١٩٨٨		١٦٧,٥	٦٧,٩	٦٠٠,١	٣٥٣,١	٢٧٥,٥	١٦٧,١	٣٦٩,٤	٢٧٠,٧	٣٢٧٤,٤
١٩٨٩		١٦١,١	٣٥,٨	٥٢٣	٣١٩,٤	٢٣٢,٢	١٣٤,٨	٣٥٨,٩	٤٤٤,٠	٣٢٧٧,٦
١٩٩٠		٢٧٢,٤	٢٣,٧	٦٨١,٨	٦٥٤,٣	٤١٥,٤	١٦٣,٩	٥٥٤,٠	٦٢١,٠	٤٧٢٣,٠
١٩٩١		٣٣٦,٣	٤٦,٠	٨٢١,٢	٥٢٨,١	٤٩٤,٨	٢١٤,٨	٤٠٥,٧	٣١٧,٢	٤٣٢٤,٥
١٩٩٢		٣٨٨,٤	١٠٦,٥	٩٥٠,٦	٣٨٥,٥	٥٦١,٨	٢٥٠,٤	٥٢٤,٩	١٧٤,٦	٤٥٧٤,٥
١٩٩٣		٥٥٠,٤	١١٨,٧	١١٢٣,٦	٢٠٣,٥	٣٦٠,٥	٢١٩,٢	٥٠٣,١	٤٧٠,٤	٤٥٢٢,٢
١٩٩٣	ابريل	٤٠,٥	٢,٧	٧٤,٨	٢,٦	٢٩,٦	٣٥,٣	٥٥,٩	٥٦,٨	٤١٣,٩
	مايو	٢٨,٩	٦,٨	٦٨,٧	١,٧	٣٥,١	١٤,٥	٣٢,٠	٦٩,١	٣٨٦,٢
	يونيو	٢٨,٥	١٣,٤	٨٢,٧	٢,٥	٢٢,٥	١٤,١	٢٤,٠	١٩,٣	٣١٤,٧
١٩٩٤	ابريل	٤٣,٤	٥,٧	٩٢,٠	٢,٢	١٩,١	٣٠,٠	٤١,٧	٣,٠	٤٠٣,١
	مايو	٥١,٠	٢٤,٨	١٠٤,٧	٠,٢	١٥,٢	١٩,٩	٣٣,٠	٧١,٤	٣٥٠,٤
	يونيو	٤٠,٧	١٠,٧	٨٣,٩	–	١٩,٦	٥,١	٣١,٨	٣٤,٣	٣٣٣,٠

(*) تشتمل سلع أخرى .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول رقم (٩) الصادرات والواردات حسب درجة التصنيع والاستخدام

(مليون جنيه)

السنة / المجموعة السلعية	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٣ ابريل/يونيو	١٩٩٤ ابريل/يونيو
أولا : الصادرات													
الوقود	١٤٠٠,٧	١٢٦٤,٠	١٧٦٧,٧	١٠٤٨,٤	١٠٨٣,٨	١٢٩٨,٢	١٧٣٣,٢	٢٠٣١,٣	٦٣٢٥,٥	٤٤١١,٣	٥١٧٨,٧	٧٠,٢	١٥٦٨,٠
الطفن الخام	٣٠٨,٨	٣٤٠,١	٢٩٩,٠	٣٠٨,٤	٢٧٢,١	٣١٨,٦	٥٩٤,٢	٥٦٢,٢	١٩٣,٤	١٧٥,٢	١٤٦,٧	٥٣,٣	١٧١,٢
المواد الخام	١٥٥,٤	١٤٠,٠	١٣٢,٢	١١٧,٥	٣٣٤,١	٣٢٨,٩	٤١٠,٨	٥٢٣,٨	٦٥٠,١	٧٧٩,٢	٧٠٣,٥	١٥٧,٤	١٠٤,٧
السلع نصف مصنعة	١٧٦,٧	٢٠٠,٢	١٧٧,٣	٢٧٤,١	٧٤٩,٤	٨٥٥,٥	١١٦٨,٩	١٢٦١,٨	١٢٨٩,٥	١٢٦٣,٢	١٠٨٦,٨	٢٥٤,٧	٢١٦,٥
السلع تامة الصنع	٢٠٨,٧	٢٣٥,٨	٢٢٣,٧	٣٠٥,٥	٦٠٦,٦	١١٩٣,٤	١٨٢٧,٦	٢٥٧٤,٧	٣٣٠٦,٢	٣٥٤٢,٣	٣٣٤٨,٨	٧٦١,٧	٥٧٧,٥
اجمالي الصادرات	٢٢٥٠,٣	٢١٩٧,٩	٢٥٩٩,٩	٢٠٥٣,٩	٣٠٤٦,٠	٣٩٩٤,٥	٥٧٣٤,٧	٦٩٥٣,٨	١١٧٦٤,٧	١٠١٧١,٢	١٠٤٦٤,٥	١٢٩٧,٣	٢٦٣٧,٩
ثانيا الواردات													
الوقود	٢٦٧,٢	٣١١,٢	٢٣٧,٢	٢٣٩,٧	٢٨٢,٥	٣٦٥,١	٣٣١,٨	٥٦٤,٨	٤٦٢,١	٣١١,٥	٣٩٩,٢	٧٤,٠	١٠٤,٥
المواد الخام	٦٩٦,٦	٧٦٧,٧	٧٢٨,٣	٨٣٤,٨	١١٣٠,١	١٦٢٢,٨	٢٢٥٤,٥	٣٥١١,٥	٣٢٩٣,٦	٤٠٩٨,٧	٣٠٠١,٢	٧٥٣,٢	٥٠٢,٤
السلع الوسيطة	٢٣٣٨,٦	٢٤٩٤,٩	٢٧٩٢,٧	٢٣٢٠,٤	٤٣٠١,٩	٦٤١٠,٠	٦٦٩٦,٦	١٠٠٤١,٥	١٠٧٩٠,١	١١٢١٧,٩	١١٢٦٥,٧	٢٧٠٤,٦	٢٧٤٠,٨
السلع الاستثمارية	٢١٠٥,٤	١٩٩٨,١	١٦٧٥,٢	١٩٢٦,٦	٢٩٦٤,٦	٤٠٣٥,٧	٣٥٣٩,٩	٥٣٠٠,٧	٥٥٢٤,٧	٦٥٠٢,٨	٧٢٣٨,٦	١٥٧٦,٨	١٣٨٠,٣
السلع الاستهلاكية	١٦٨٤,٩	١٩٦٤,٢	١٥٣٩,٧	١٧٢٩,٩	٢٦٧٨,٧	٢٨٧٤,٩	٣٨٠٠,٨	٥٤٠٤,٧	٥١٤٥,٨	٥٥٢٥,٢	٥٦٤٥,٨	١٣٤١,٠	١٣٦٧,٠
اجمالي الواردات	٧١٩٢,٧	٧٥٣٦,١	٦٩٧٣,١	٨٠٥١,٤	١١٣٥٧,٨	١٦٣٠٨,٥	١٦٦٢٣,٦	٢٤٨٢٣,٢	٢٥٢١٦,٣	٢٧٦٥٦,١	٢٧٥٥٠,٤	٦٤٤٩,٦	٦٠٩٥,٠
ثالثا : الميزان التجاري													
(الفائض أو العجز)	-٤٩٤٢,٤	-٥٣٣٨,٢	-٤٢٧٣,٢	-٥٩٩٧,٥	-٨٣١١,٨	-١٢٣١٤,٠	-١٠٨٨٨,٩	-١٧٨٦٩,٤	-١٣٤٥١,٩	-١٧٤٨٤,٩	-١٧٠٨٥,٩	-٥١٤٢,٣	-٣٤٥٧,١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء